

من يريد استنزاف الجيش اللبناني؟

جمال العلق

رغم الهدوء الحذر الذي يطغى على العمليات العسكرية في لبنان ضد العصابات التكفيرية، واتباع استراتيجية تجريد المحاور بإبقاء الوضع على ما هو عليه، إلا أن الجماعات الإرهابية تقوم بعمليات تستهدف الجيش اللبناني، إما بالخطف أو بالقتل. وتستند هذه الجماعات إلى وجود الداعمين لها، وسط التيارات اللبنانية الفاعلة على المستوى الحكومي والنيابي، فبعض القوى السياسية في لبنان، والتي كانت ولا تزال تطالب بسحب السلاح من حزب الله وحصر السلاح الشرعي في يد الجيش، هي نفسها التي تعطل القرارات التي تؤدي إلى دعم الجيش وتزويده بالسلاح اللازم لمواجهة الإرهاب، وتكتفي بدعمه خطابياً ومن خلال الإعلام.

إن الواقع اليوم يفرض على لبنان الوطن أن يتوحد ضد هذا الإرهاب، وأن يقف الجميع خلف الجيش من خلال إعطاء الضوء الأخضر لمحاربة الإرهاب الذي يمتد إلى لبنان عبر الأراضي السورية وبالعكس، وقد انعكست البيئة الحاضنة التي أوجدها بعض اللبنانيين لصالح حلفاء إقليميين، في شكل مباشر على لبنان وجيشه، كما أن أدعاء بعض السياسيين أن «جبهة النصرة» ليست إرهابية، متجاهلين تنوع لبنان النادر وتعدديه الدينية والمذهبية، هو إرهاب فكري حقيقي يريد رهن لبنان للخطر الديني. إن التعطيل الذي يمارسه البعض من أجل مكاسب ضيقة، يمنع الحكومة اللبنانية من التعاون في شكل رسمي وعلمي مع الحكومة السورية لمحاربة الإرهاب، هو عملياً جريمة في حق الجيش اللبناني، فهناك إصرار لدى بعض القوى على استنزافه وإضعافه، رغم ادعاء هذا البعض أنه يرغب أن يكون الجيش هو القوة الوحيدة والشرعية التي تدافع عن لبنان، فكيف يكون ذلك وهناك من يعطل تمويله وتطوير سلاحه، إلا وفق ما تراه «إسرائيل» مناسباً لها؟

إن تمسك بعض التيارات السياسية في لبنان بشعار إسقاط النظام في سورية، يثبت مدى تبعية هذه التيارات للسياسيين السعودية والقطرية، لذلك نجد أنها لا تزال تراهن على وجود قوة عسكرية، حتى لو كانت إرهابية مثل «الناصر» و«داعش»، تكون موازية لحزب الله، ولكن الفارق كبير هنا، حيث أن هذه القوى الإرهابية تستهدف الجيش اللبناني، بينما يقف حزب الله خلف الجيش ويدعمه، لذلك فإن المقارنة هنا لا تصح، أخلاقياً وسياسياً.

وفي وقت تعمل القوى الأمنية وتسهر على حفظ الأمن وملاحقة واعتقال كل من يشتبه بهم، هناك إرادة سياسية تعمل في الخفاء لإنقاذ الإرهابيين المعتقلين أو التخفيف من وقع اعتقالهم، وهذا يزيد، بدوره، من تمدد الإرهاب ويشكل غطاء سياسياً له.

إن العمل على تجفيف مصادر الإرهاب، لا يجب أن يكون في القلمون بقدر ما يجب أن يكون في بيروت، حيث تعمل مكاتب بعض الأحزاب والقوى السياسية على تكريس المفهوم السياسي السعودي، يفرض ما يجب فرضه، حتى لو كان على حساب الوطن وأبناء الوطن. فالكثيرون الذي استهدف ستة من عناصر الجيش اللبناني ليس الأول ولن يكون الأخير، وهذا ما يطرح سؤالاً: متى تقدر القوى اللبنانية الحوار من أجل حماية لبنان من دون وضع شروط مسبقة أو تعجيزية، فاستوانة تلك القوى المكزرة أن تكون مسبقاً ما كانت لتقع لولا تدخل حزب الله في سورية، تنقضها وتعزيبها، في المقابل، أسئلة عدة: فمن مؤل وأوصل السلاح إلى هذه الجماعات الإرهابية وأمن لها الدعم اللوجستي طوال السنوات الأربع الماضية؟ ولماذا لم يتوقف داعمو الإرهاب عن تسهيل وصول المال والسلاح إلى تلك الجماعات؟ ولماذا لم يتم حتى اليوم تزويد الجيش اللبناني بالمعدات اللازمة؟ ولماذا تحول دعم الجيش إلى جدل وتعطيل، بينما يجب أن يُعتبر أولوية وطنية لا يجوز المساس بها؟

يجيد بعض السياسيين اللبنانيين الخطابات والتصريحات، ولكنهم لا يجيدون العمل، وعلى الدول التي تدعي أنها تريد الخير للبنان، وضع مصالحتها المذهبية جانباً، وأن تخرج من فكرة أن أمن «إسرائيل» أولوية لها، لأن «إسرائيل» تخطط لحرب تعتقد أنها ستكون حربها الأخيرة التي ستغير وجه المنطقة، فبعد سقوط مشروع إسقاط النظام في دمشق، يفكر «الإسرائيليون» جدياً، في التدخل المباشر في الحرب، في محاولة جديدة للقضاء على المقاومة، رغم حذرهم الشديد من أن هذه الحرب، إن وقعت، ستكون نتائجها أسوأ بكثير على الكيان الصهيوني من نتائج عدوان تموز 2006.

مشروع روسي للتسوية يُجهض مشروعاً أميركياً لاستهداف سورية

د. وافي إبراهيم

الانتهاج من المؤتمر مباشرة، وتضم حزب البعث والأحزاب الوطنية وفئات المعارضة المشاركة.

وهي النقطة المحورية التي سترعاها موسكو قريباً، وترتكبها بشن «غارات جوية غامضة» على الجيش السوري، كما قال العبقري الفرنسي لوران فابيوس المعروف بأصوله الصهيونية.

ويعتقد الروس أن مجرد لقاء النظام السوري بتشكيلات المعارضة، ينزع الشرعية فوراً عن التشكيلات الإرهابية السورية والدولية العاملة في سورية، وكل ألوان المعارضة القائمة في تركيا وقطر أو المستزمنة للرياض وباريس وتل أبيب.

ويحظى هذا المسعى بتأييد صيني وآخر من دول البريكس ودول معاهدة شنغهاي ودول عربية وإسلامية، تخشى على استقرارها من العدوانية الأميركية والتدابير الاقتصادي الخلجي.

وكانت أميركا أوعزت إلى ستين دولة، زعمت أنها أعضاء في ما يسمى «التحالف الدولي»، بالمشاركة في المؤتمر الذي استضافه «البناتو»، مذعية أن «البناتو» في هذه الحالة حصراً، ليس إلا ديوماً للمضافة، فالحلف سيد موافقه ولا أحد يفرض عليه شيئاً.

بيد أن واشنطن نسبت أن «البناتو» هو أداة عسكرية في يدها تستعملها لتأديب القوى المناهضة لها، وهو المعجز السور عن المصالح الغربية. ونسبت واشنطن أيضاً أن مرجع التحالف الدولي هو مجلس الأمن وليس «البناتو»، كما أن أعضاء شرعية دولية على مشاريع صنف جوي، هو عمل أكثر قانونية من استعمال ستين دولة تتبع السياسة الأميركية في شكل أعمى، خوفاً أو تبعية أو ارتزاقاً، للتغطية على جرائم أميركا الدولية.

لذلك، لا يمكن فهم هذا المؤتمر إلا في إطار الاستراتيجية

بدا أمس الاجتماع الأول لوزراء خارجية التحالف الدولي ضد «داعش»، في مقر الحلف الأطلسي «الناطو» في بروكسيل. وتحاول واشنطن من خلال المؤتمر الذي ينتظر أن يجمع نحو ستين دولة، الحصول على تغطية دولية لنش غارات جوية على مواقع الجيش السوري.

أما لجهة موقف القيادة الروسية، فقد بات واضحاً، وينطلق من وجود إرهاب دولي يضرب حالياً الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، متوثباً للانقضاض على قارات جديدة. وبدلاً من مكافحته في أماكن انتشاره الحالية في سورية والعراق، يجري استثماره من قبل قوى إقليمية ودولية لمصالحها الخاصة وعلى حساب المنطقة العربية والعالم بأسره. وإلا لماذا تقتصر ضربات طائرات التحالف الأميركي على بعض كتائب «داعش» في عين العرب، ولا يتم تصف المواقف النقطية للتنظيم ومراكزه العسكرية وخطوط انتقاله وألياته وأسلحته المكسدة والمزايده نوعاً وكماً وذخائره التي تعبر الحدود التركية بإشراف الاستخبارات المرتبطة مباشرة بمكتب رئاسة الوزراء التركية؟

ضمن هذا الإطار، ينبغي تقاطع بين القيادتين الروسية والسورية على عقد مؤتمر للتسوية في موسكو، بين النظام وكل أطراف المعارضة، غير الإرهابية والتكفيرية، الداخلية منها والخارجية، مع بعض الشخصيات المستقلة بهدف التوصل إلى تسوية تقوم على أربع نقاط:

1- القضاء على الإرهاب.
2- إعادة إعمار سورية سياسياً ومادياً.
3- إشراف القيادة السورية برئاسة الرئيس بشار الأسد على كل المراحل التي تسبق الانتخابات الرئاسية المقبلة في موعدها الدستوري، وللرئيس حق الترشح مجدداً.
4- تشكيل حكومة تعاون الرئيس الأسد في إدارة البلاد، بعد

عدوى التمديد تنتقل الى لجنة التواصل «الاشتراكي» «إجر في عين التينة وإجر في بيت الوسط»

هناك دهام

مدير رئيس المجلس النيابي نبهه بري عمل لجنة التواصل المكلفة دراسة قانون الانتخاب، وفق ما أبلغ ممثل الحزب التقدمي الاشتراكي في اللجنة النائب مروان حمادة زملاؤه النواب في الجلسة، وأشار إلى أن الرئيس بري خلال لقائهما في عين التينة يوم السبت الماضي، لمج إلى «أن المهلة التي حددها لعمّل اللجنة ستتمدد ولن تبقى محصورة في الشهر الجاري».

ويغض النظر عن التمديد، فإن اللجنة التي لم تتقدم خطوة إلى الامام طيلة اجتماعات العام الماضي، لن تحز أي جديد، طالما أن مواقف الكتل النيابية لا تزال «زوي ما هبي»، ولم تتبدل تغييراً. لم بات اجتماع لجنة الانتخاب بأي بصيص أمل، على أن قانوناً انتخابياً سيصدر النور في مهلة الشهر. في الجلسات الأربع السابقة في مكتب لجنة الإدارة والعدل كان النواب يتذرعون، بأنهم لن يناقشوا اقتراح النائب علي بزّي القائم على انتخاب 64 نائباً على أساس النظام النسبي، و64 نائباً على أساس النظام الأثري، لحين عودة نائب اللقاع

الديمقراطي من لاهي، لا سيما أن النائب وليد جنبلاط أبدى استعداداً للتسوية بقرار بزي. إلا أن حمادة الذي حضر للمرة الأولى أمس، إلى ساحة النجمة للمشاركة في الاجتماعات، فاجأ نائبي كتلة التحرير والتنمية على بزّي، وحزب الله على فياض، بتأكيد أن الأساس عند «الاشتراكي» توزيع المقاعد على أساس انتخاب 68 نائباً على أساس النظام الأثري و60 نائباً على أساس النظام النسبي، والأهم عدم المس بخصوصية الجبل، بمعنى أن تبقى الشؤف - عالية دائرة واحدة على أساس المحافظة، وعلى طريقة السياسة الجنبلاطية، أكد نائب «التقدمي» الاقتراح المقدم من «الاشتراكي» - المستقل - القوات، ولم يؤيد اقتراح زميله في «أمل»، إلا أنه أشار إلى ضرورة التعاطي بمرونة مع سياسات الرئيس بري التوافقية، لجهة إقرار قانون انتخابي بسرعة من دون تفاقم الانقسامات.

وضع حمادة «إجراً في عين التينة، وإجراً في بيت الوسط»، لا يريد «التقدمي» أن يقطع شجرة معاوية مع أحد.



غانم متراًشاً اجتماع لجنة التواصل

(تتوز)

أنهى حماده مداخلة التي أبدت ارتياحاً عند زملائه في تيار المستقبل زياد القادري وأحمد تفتت، وفي «القوات» جورج عدوان، إلا أن وقعها لم يُعرف عند حزب الكتائب الرافض للصيغتين، فالنائب سامي الجميل لم يحضر الاجتماع بداعي السفر.

وأثناء المقارنة بين صيغة «أمل» وصيغة «الاشتراكي - المستقبل - القوات»، تم الاتفاق على «أن المشروعيين يلتقيان في تقسيم الدوائر إلى 26 على أساس الأفضية (بيروت الأولى، بيروت الثانية، بيروت الثالثة، زغرتا، زكورة بشري، البترون، جبيل كسروان، المتن، عاليه، جبعا، الشوف، بعلبك الهرمل، زحلة، البقاع الغربي - راشيا، حاصبيا - مرجعيون، بنت جبيل، النبطية، صور، صيدا، جزين، الزهراني، المنية الضنية، عكار، طرابلس) ويختلفان في تقسيم المحافظات. صيغة الرئيس بري تقسم جبل لبنان إلى اثنتين: جبل لبنان الجنوبي (الشوف الصيفي). وأمام هذا التباين، علق البحث في دائرتي بيروت

عالية - جبعا) وجبل لبنان الشمالي (المتن - جبيل - كسروان) بيد أن صيغة عدوان - تفتت - أكرم شهب، تجعل من الشوف وعالية دائرة واحدة، وتضيف جبعا إلى جبل لبنان الشمالي.

لم يقتصر التباين على تقسيم جبل لبنان، بل امتد أيضاً إلى تقسيمات بيروت، مع إصرار النائب الأرمني عن حزب الطاشناق هاغوب بقرادونيان على ضم المدور إلى الأشرافية، وإشارة النائب عن حزب الله علي فياض «أنه في حال تم الاتفاق على إجراء تعديلات في تقسيمات بيروت، فإنه سيطالب بنقل رزاق البلاط من دائرة بيروت الثالثة التي تضم إلى (رزاق البلاط، المصيطبة، المزعة، رأس بيروت، عين العريسة، ميناة الحصن) إلى الدائرة الثانية التي تضم (الباشورة، العرفا، المدور)، الذي يطالب الأرمن بنقله إلى دائرة بيروت الأولى التي تضم (الأشرافية، الرميل، الصيفي). وأمام هذا التباين، علق البحث في دائرتي بيروت

خفايا

أبدى مسؤول بارز استغرابه الشديد للدعوة التي وجهها عبر الإعلام نائب وزير سابق إلى أهالي العسكريين المخطفين لاقتحام سجن رومية وأخذ الموقوفين الذين يطالب الخاطفون بإطلاقهم لمقايضتهم بأبنائهم. ووصف المسؤول البارز هذا الكلام بأنه «غوغائي وغير مسؤول ولا يخدم قضية العسكريين، إنما يؤدي غرض الإرهابيين في النيل من هبة الدولة وكل أجهزتها العسكرية والأمنية والقضائية».

وجبل لبنان للمزيد من الدرس من قبل النواب بالتشاور مع كتلتهم، بعدما كان تحدث عدد منهم وأبدى رأيه في التقسيمات. النائب فياض أبدى موافقة على تقسيمات الدوائر إلى 26 على أساس الأفضية وفق صيغة الدوحة، ولغى إلى «أن النقاش في الأفضية - يحركش وكر الدبابير»، لأن أي تعديلات في تقسيمات الأفضية سيقللها ملاحظاتها ولذلك لن نخوض في تقسيم الدوائر من دون معيار، لأن من شأن ذلك أن يفتح النقاش على استنسابية غير قابلة للضبط»، ناصحاً بالتزام الأفضية كدوائر وفق الدوحة، ومشيراً إلى «أن لا مانع من النقاش في تقسيمات جبل لبنان على أساس المحافظة»، وأكد النائب آلان عون «أن لا مانع لديه من الموافقة على الطلب الأرمني بنقل المدور إلى الأشرافية»، إلا أنه شدّد على «أن الموافقة على أي صيغة مرتبطة بالصيغة النهائية التي سيتم الاتفاق عليها».

وفيما اكتفى النائب أحمد تفتت بعرض الصيغة الواردة في مشروعه، أعلن النائب الأرمني في كتلة لبنان أولاسيرج طورسكسيان «تأييده لتقسيمات الأفضية والمحافظة» في مشروع زملائه في المستقبل والاشتراكي والقوات»، ليجد النائب جورج عدوان نقلاً عن المزيف الذي يعتمد منذ بدء اجتماعات اللجنة والذي لم يصرف حتى الساعة في أي قانون انتخابي، وحاول القول: «إن أقرب مشروعيين لبعضنا هما مشروعاً بري، والمستقبل - الاشتراكي - القوات، فهما يلتقيان في 16 دائرة ويختلفان في 10 دوائر على أساس الأفضية وعلى صعيد المحافظات يختلفان فقط على أساس توزيع المقاعد في جبل لبنان.

لقد بدأت اللجنة أمس في الجانب السهل في تقسيمات الاعتراف موقف حزب الكتائب الذي يرفض هذه التقسيمات، ويطلب بتقسيم الأفضية وتقسيم المحافظات. أما النقاش المعقد والصعب، فهو في المساواة بين النسبي والاشتراكي وتوزيع الدوائر، ما ينذر بأن مواقف النواب في جلسة الأربعاء المقبل لن تكون مرنة، لا سيما أن الموافقة على نقطة معينة لا تعتبر موافقة نهائية، ما لم تتضح الصورة النهائية للنظام الانتخابي.

ارسلان: لدعم الجيش من دون قيود

بري في لقاء الأربعة: الحوار بخير



بري مجتمعاً على لقاء الأربعة

أكد رئيس مجلس النواب نبهه بري «أن السير نحو الحوار الذي سعى إليه بين حزب الله والمستقل هو بخير»، و«أن الأمور سائرة في خطواتها التمهيدية للبدء به».

ودعا بري بحسب ما نقل عنه نواب لقاء الأربعة اللبنانيين جميعاً إلى «الالتفاف حول الجيش في المعركة ضد الإرهاب»، مؤكداً «أن ما يقوم به اليوم يشكل حلقة مهمة في حماية الوطن وتأمين استقراره ومناعته»، ودان بري بشدة ما يتعرض له الجيش من اعتداءات على يد المجموعات الإرهابية، مشدداً مرة أخرى على «وجوب دعم المؤسسة العسكرية بكل ما يلزم، وتعزيرها وتزويدها بالسلاح والعتاد».

وكان بري استقبل في إطار لقاء الأربعة النواب: ميشال موسى، فريد الخازن، علي عمار، حسن فضل الله، علي خريس، قاسم هاشم، الوليد سكرية، هاني قبيسي، نواف الموسوي، عبد المجيد صالح، علي بزّي، أميل رحمة ونوار الساحلي.

وفي نشاطه أيضاً، التقى بري رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني النائب طلال ارسلان الذي أشار إلى «أن الرئيس

بري يسعى من اللحظة الأولى للوصول إلى حد أدنى من التفاهات حول مسألة إجراء الحوار، أكان حواراً ثنائياً أم ثلاثياً أم عاماً بين كل اللبنانيين والأقراء. أحياناً تعوق بعض التفاصيل التقدم في هذه الحوارات، ونحن نأمل بأن يتمكن الرئيس بري بحكته من تخطي العديد من المسائل للوصول إلى جمع اللبنانيين حول نقاط مشتركة لحماية الوضع الداخلي اللبناني».

وأكد ارسلان «أنه يجب أن يحاط الجيش بكل دعم من دون قيود أو شروط، من أي كان من اللبنانيين، لأنه حامي الوحدة الوطنية وأمن البلد، بالتسويق مع المقاومة والقوى اللبنانية عموماً».

وشدد على «أن شعباً ليست بيئة حاضنة للإرهاب، والجيش يقوم بواجبه على أكمل وجه على مستوى الانتشار الأمني في المنطقة وفي سلسلة جبل الشيخ ومعير شعباً، والناس أيضاً يأخذون اجئاطاتهم، ونأمل بأن تبقى الأمور بحجمها الطبيعي»، داعياً إلى التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري في أدق التفاصيل، لحماية الحدود ومكافحة التهريب عبر الحدود وضبطها».

وجع الروح
إبتداءً من 3 كانون الأول

الأربعاء و الخميس
20.30

OTV
WWW.OTV.COM.LB

الجديد

بعدنا مع رابعة
الخميس 08.40 PM